

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد ، فهذا هو الكتاب الخامس من القسم الأول من « مكتبة ابن تيمية » ، قد أعانتني الله سبحانه حتى أتممت جزئين من الكتاب الأول « منهاج السنة » ، ثم أصدرت الكتاب الثاني وهو المجموعة الأولى من « جامع الرسائل » ، ثم وفقني الله تبارك وتعالى إلى إكمال الكتاب الثالث وهو كتاب « درء تعارض العقل والنقل » وقد صدر في عشرة أجزاء وبعدها الجزء الحادى عشر الخاص بالفهارس العامة للكتاب .

أما الكتاب الرابع فهو كتاب « الصفدية » الذى نشرت منه جزءاً واحداً ، ويبقى بعده جزء ثان تم تحقيقه ، ولكن حالت الظروف دون طبعه ، وأرجو أن يتم طبعه قريباً بإذن الله .

وكتابتنا هذا هو كتاب « الاستقامة » وقد اطلعت على مخطوطته أثناء عملى فى تحقيق الجزء الأول من كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ، وكان عنوان المخطوطة فى دار الكتب المصرية هو « كتاب الكلمات السنيات فى قوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » . ولكنى بعد فحصه وتصفحه علمت أنه كتاب « الاستقامة » وهو كتاب من كتب ابن تيمية المفقودة ، فطلبت من اللجنة التى كانت تعمل معى فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب أن تقوم بنسخه وأسهمت فى هذا النسخ أحياناً ، حتى تم

نسخه ، وتمت مقابلة قسم منه ، ثم تركته سنوات عديدة إلى أن تم تحقيق ونشر كتاب « درء تعارض العقل والنقل » ، فحدثت معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن الكتاب ، فطلب مني أن أكتب له عنه ، وكان أن وافق على أن أبدأ في تحقيقه ونشره بعد إتمام طبع كتاب « درء . . . » .

عنوان الكتاب وعدد مجلداته

ذكر ابن عبد الهادي بن قدامة المقدسي في كتابه « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » - وهو أهم كتاب في ترجمة ابن تيمية - أن من مصنفات شيخ الإسلام : « كتاب الاستقامة » في مجلدين ، وهو من أجل الكتب وأكثرها نفعا ^(١) .

وقال ابن قيم الجوزية في كتابه « أسماء مؤلفات ابن تيمية » ^(٢) : « وما صنفه في الأصول . . . كتاب « الاستقامة » في مجلدين » . وكنت قد اطلعت في المكتبة الظاهرية بدمشق سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥ م على كراسة نسخ فيها الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله كتاب ابن القيم هذا بخطه وعلق عليه أحيانا ^(٣) ، ووجدته قد ذكر أمام كتاب « الاستقامة » مايلي : « رأيت بالحجاز » .

وقال ابن رجب الحنبلي عند ذكر مؤلفات ابن تيمية ^(٤) : « ولذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار : كتاب « الإيمان » مجلد ، كتاب « الاستقامة » مجلدان . . . »

(١) العقود الدرية ، ص ٢٩ .

(٢) تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، ص ١٩ .

(٣) رقم ١٤٥ ظاهري .

(٤) في كتابه الذيل على طبقات الحنابلة ، ٤٠٣/٢ .

وأما ابن شاکر الکتبی فقد نقل فی کتابه « فوات الوفيات ^(١) » کلام الذهبی عن مصنفات ابن تیمیة وقوله : « ومن مصنفاته أيضا کتاب « الاستقامة » فی مجلدين » . إلا أن ابن شاکر ذکر بعد ذلك ^(٢) کتب ابن تیمیة كما يعرفها هو ، وقال إن من کتب الأصول : « . . . » منهاج الاستقامة » وكذلك سماه « منهاج الاستقامة » الصفدی فی « الوافی بالوفیات » ^(٣) .

وذكر عمر بن علی بن موسى البزار فی کتابه « الأعلام العلیة فی مناقب شیخ الإسلام . ابن تیمیة ^(٤) » : « ومنها ما يبلغ خمس مجلدات كمنهاج الاستقامة والاعتدال ونحوه » .

وقال السيد نعمان الآلوسی فی کتابه « جلاء العینین ^(٥) » : « وکتاب الاستقامة [فی] مجلدين » .

ومما سبق نرى أن أكثر من ترجم لابن تیمیة اتفقوا على تسمية الکتاب « الاستقامة » وأجمعوا - ما عدا البزار - على أنه كان فی مجلدين .

تاریخ تألیف الکتاب

يحدد لنا ابن رجب فی کتابه « الذیل على طبقات الحنابلة » تاریخ تألیف کتاب « الاستقامة » ، فهو یذكر لنا فی النص الذى نقلنا أوله قبل قليل ^(٦) : « ولنذكر نبذة من أسماء أعیان المصنفات الکبار : کتاب

(١) ٧٠/١ .

(٢) ٧٨/١ .

(٣) مخطوطة اکسفورد

(٤) ص ١٣ ، ط . القصیم ، ١٣٩٠ .

(٥) ص ٧ ، ط . المدنی ، القاهرة ، ١٣٨١/١٩٦١ .

(٦) الذیل لابن رجب ٤٠٣/٢

« الإيمان » مجلد ، كتاب « الاستقامة » مجلدان ، « جواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية » أربع مجلدات ، كتاب « تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » في ست مجلدات كبار ، كتاب « المحنة المصرية » مجلدان ، « المسائل الإسكندرانية » مجلد ، « الفتاوى المصرية » سبع مجلدات .

وكل هذه التصانيف - ماعدا كتاب « الإيمان » - كتبه وهو بمصر في مدة سبع سنين صنفها في السجن ، وكتب معها أكثر من مائة لفّة ورق أيضا .

ونحن نعلم أن ابن رجب^(١) كان من تلامذة ابن القيم تلميذ ابن تيمية وصاحبه . يقول ابن رجب في ترجمة ابن تيمية^(٢) : « قال شيخنا أبو عبد الله بن القيم : سمعت شيخنا شيخ الإسلام ابن تيمية . . . الخ » . ويقول الأستاذان هنرى لاووست ومسامى الدهان : « ذكر الذين ترجموا لابن رجب . . . وأنه لازم مجالس الشيخ شمس الدين بن قيم الجوزية إلى أن مات^(٣) » . ثم يقولان - نقلا عن مخطوطة إنباه الغمر لابن حجر - : « وقد ذكر ابن حجر أنه كان يفتى بمقالات ابن تيمية ، وأن الناس تقوموا عليه ذلك ، فأظهر الرجوع عن خطته ، فنافره التيميون ، فهجروا هؤلاء وهؤلاء وترك الإفتاء^(٤) » .

(١) أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامى البغدادى ، ثم الدمشقى ، ولد سنة ٧٣٦ (وقيل سنة ٧٠٦) وتوفى بدمشق سنة ٧٩٥ ، من علماء الحنابلة ومن حفاظ الحديث ، سماه العلى « شيخ الإسلام » . انظر ترجمته فى : مقدمة طبعة المعهد الفرنسى بدمشق (١٩٥١/١٣٧٠) لكتاب الذيل على طبقات الحنابلة ، ص ١٠٣ - ٢٨٣ ، الدرر الكامنة ٤٢٨/٢ - ٤٢٩ ، ط . دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦/١٣٨٥ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٦ - ٣٤٠ ، الأعلام ٦٧/٤ ، معجم المؤلفين ١١٨/٥ .

(٢) الذيل لابن رجب ٤٠٢/٢ .

(٣) مقدمة الذيل (ط . المعهد الفرنسى) ، ص م ١٧ .

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ٣٨ / ١٤ . وانظر العقود الدرية . ص ١٩٦ .

وعلى ذلك فإن كلام ابن رجب عن تاريخ تأليف كتاب « الاستقامة »
كلام يوثق به ، ولعله سمعه من شيخه ابن قيم الجوزية .

ونحن نعلم أن ابن تيمية وصل إلى مصر يوم الإثنين الثاني والعشرين من
رمضان سنة ٧٠٥^(١) ، وأنه سجن ليلة العيد بالجلب بقلعة الجبل ، وأنه
بقي في سجنه سنة ونصفا^(٢) ، وأنه سجن مرة ثانية في حبس القضاة سنة
ونصفا ، ومرة ثالثة في برج بالأسكندرية ثمانية أشهر ، ثم أفرج عنه في
شوال سنة ٧٠٩^(٣) ، وأنه عاد إلى دمشق في أول يوم من ذى القعدة سنة
٧١٢ وكانت غيبته عنها سبع سنين^(٤) .

وعلى ذلك فإن تأليف ابن تيمية لكتاب « الاستقامة » تم خلال
سنوات سجنه المتكرر ما بين سنة ٧٠٥ وسنة ٧٠٩ .

ويذكر ابن تيمية في كتابنا « الاستقامة » مايلي : « . . فإنه قد يظهر
منه أنه ليس هو فوق خلقه ، ويفهم منه نقي ما دل عليه الكتاب والسنة من
وصفه بالاستواء والمحيى والإتيان وغير ذلك . وهذه المسألة والتي قبلها
كبيرتان ذكرناهما في غير هذا الموضع ، مثل « جواب الاعتراضات
المصرية » وغير ذلك^(٥) .

وكلامه هذا يؤكد أن مخطوطتنا من كتب ابن تيمية أولا ، ويؤكد أنها
ألفت بعد كتاب « جواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية » وهو
الذي ذكر ابن رجب أنه كان في أربع مجلدات وأنه ألف مع « الاستقامة »
أثناء سجن ابن تيمية في مصر .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٨/١٤ . وانظر العقود الدرية ، ص ١٩٦ .

(٢) البداية والنهاية ٣٨/١٤ ؛ العقود الدرية ، ص ١٩٧ .

(٣) انظر : البداية والنهاية ٣٨/١٤ - ٥٣ ؛ العقود الدرية ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٤) البداية والنهاية ٦٧/١٤ ، العقود الدرية ، ص ١٩٨ .

(٥) الاستقامة ١٣٩/١ .

وعلى ذلك فإن كتاب « الاستقامة » ألف ما بين سنة ٧٠٥ وسنة ٧٠٩ .
والأرجح أنه لم يؤلف في بداية هذه السنوات الأربع لأنه ألف بعد
« جواب الاعتراضات المصرية » وقد كان كتاباً كبيراً في أربع مجلدات .

موضوع الكتاب

يبدأ ابن تيمية كتابنا بمقدمة فيها تعريف موجز بموضوع الكتاب وغايته
فيقول : « قاعدة في وجوب الاستقامة والاعتدال ، ومتابعة الكتاب
والسنة ، في باب أسماء الله ، وصفاته ، وتوحيده ، بالقول والاعتقاد ،
وبيان اشتغال الكتاب والسنة على جميع الهدى ، وأن الضلال إنما حصل
بترك بعضه ، والتنبيه على جميع البدع المقلبة في ذلك بالزيادة في النقي
والإثبات ، ومبدأ حدوثها ، وما وقع في ذلك من الأسماء المحملة ،
والاختلاف والافتراق ، الذي أوجب تكفير بعض هؤلاء المختلفين بعضهم
لبعض ، وذلك بسبب ترك بعض الحق ، وأخذ بعض الباطل ، وكتان
الحق ، ونس الحق بالباطل » ^(١) .

فموضوع كتابنا إذن هو وجوب متابعة الكتاب والسنة في مسائل
الاعتقاد ومسائل العمل والعبادة . وهذا هو الذي يذكره بعد هذه
المقدمة إذ يقول : « الرأى المحدث في الأصول ، وهو الكلام
المحدث ، وفي الفروع ، وهو الرأى المحدث في الفقه ، والتعبد
المحدث ، كالتصوف المحدث ، والسياسة المحدث » ^(٢) .

ويبدأ ابن تيمية بعد ذلك في مبحث متصل بمباحث أصول الفقه يرد
فيه على أهل الكلام الذين يزعمون أن الكتاب والسنة لا يدلان على أصول

(١) الاستقامة ، ٣/١ .

(٢) الاستقامة ٣/١ .

الدين بحال ، وأن أصول الدين تستفاد بالقياس العقلي والأدلة العقلية ، كما يرد فيه على بعض الفقهاء الذين يقولون : إن القياس يحتاج إليه في معظم الشريعة لقلة النصوص الدالة على الأحكام الشرعية^(١).

ويرد ابن تيمية على هذه المقالة من ثلاثة وجوه^(٢) ، ثم يبين أن الناس قد كثروا اضطرابهم في الأصول والفروع ، « حيث يزعم كل فريق أن طريقه هو السنة ، وطريق مخالفه هو البدعة ، ثم إنه يحكم على مخالفه بحكم المبتدع ، فيقوم من ذلك من الشر ما لا يحصيه إلا الله »^(٣).

ولم يقع في هذا الأمر أصحاب البدع الظاهرة كالخوارج والروافض فقط ، بل وقع في ذلك أتباع المذاهب الفقهية والمنتسبين إلى السنة والحديث ، حتى أصبح أتباع الفقهاء يخلطون بين السنة والبدعة ، ويجعلون البدعة هي السنة ، والسنة هي البدعة^(٤).

ويخصص ابن تيمية فصلاً بعد ذلك يبين فيه أن من أهم أسباب البدع والاختلاف : الجدل في الدين بغير علم ، والريب أو الشك . ولذلك فإن من يعارض كتاب الله ويجادل فيه « بما يسميه معقولات وبراهين وأقيسة ، أو ما يسميه مكاشفات ومواجيد وأذواق ، من غير أن يأتي على ما يقوله بكتاب منزل - فقد جادل في آيات الله بغير سلطان^(٥) » أي بغير حجة وبغير علم .

ويجعل ابن تيمية الفصل التالي للكلام عما « اختلف فيه المؤمنون من

(١) الاستقامة ٦/١ .

(٢) انظر : الاستقامة ٩/١ - ١٣ .

(٣) الاستقامة ١٣/١ .

(٤) الاستقامة ١٣/١ - ١٤ .

(٥) الاستقامة ٢٢/١ .

الأقوال والأفعال في الأصول والفروع . . . وحكم الفرقة والتقاتل والتكفير والتلاعن والتباغض وغير ذلك»^(١). ويذكر ابن تيمية أن البغي هو أهم أسباب الاختلاف والتفرق . والله سبحانه يتجاوز للإنسان عن الخطأ والنسيان ، ولم يجعل علينا في الدين من حرج . فإذا حدث اختلاف بين بعض طوائف المسلمين ، واجتهد كل فريق ، فأصاب فريق ، وأخطأ فريق ، فإن ذلك يكون من باب الخطأ المغفور وقد يؤدي الاختلاف بين المسلمين إلى بغض فريق لفريق آخر أو لعنه أو تفسيقه أو تكفيره ، فإذا حدث ذلك مع الاجتهاد كان ذلك من باب الخطأ المغفور ، لكن الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة والفرقة والتكفير والتقاتل إلا مع البغي^(٢) . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال في الفتنة ، واتفق الفقهاء على أن الإمام الجائر الظالم يؤمر الناس بالصبر على جوره وظلمه ولا يقاتلونه ، وجاء الأمر في الكتاب والسنة بالإصلاح بين المؤمنين إذا اقتتلوا^(٣) .

وأما الفصل التالي فهو من أهم فصول الكتاب ، ويتكلم فيه ابن تيمية عن المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة الذين يعظمون الكلام حتى يجعلون مسائله قطعية ، ويوهنون من أمر الفقه حتى يجعلوه من باب الظنون لا العلوم^(٤) ، ثم إنهم صنفوا في أصول الفقه ، وجعلوا أول مسألة منه هي الكلام في حد الفقه ، وذكروا فيها أن الفقه من باب الظنون لأنه مبني على الحكم بخبر الواحد والقياس والعموم والظواهر ، وهي إنما تفيد الظن ، فكيف يجعله الفقهاء من العلم؟^(٥) .

(١) الاستقامة ٢٤/١

(٢) الاستقامة ٣١/١

(٣) انظر : الاستقامة ٣١/١ - ٣٤

(٤) الاستقامة ٤٨/١

(٥) الاستقامة ٥٠/١ - ٥١

ويرد ابن تيمية على هذا الكلام ردًا مفصلاً ويذكر أن مسائل القطع والنص والإجماع في الفقه أكثر بكثير من مسائل الاجتهاد والخلاف^(١).

وانتقل ابن تيمية بعد ذلك إلى الكلام في مسائل العقيدة ، وجعل مدخله إلى ذلك الكلام عن لفظ « الحركة » الذى أثبتته طوائف من أهل السنة والحديث ، ونفاه طوائف من الفقهاء والمتكلمين^(٢) . وأنكر ابن تيمية ما زعمه قوم من تأويل الإمام أحمد بن حنبل للفظ المجيء ، وقال « فالمشهور عند أصحاب أحمد أنهم لا يتأولون الصفات التى من جنس الحركة : كالجئ والأتيان والتزول والهبوط والدنو والتدلى »^(٣).

وفى ص ٨١ من الجزء الأول يبدأ ابن تيمية بتتبع كتاب « الرسالة القشيرية » لأبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري ، ويتناول موضوعات عديدة من هذا الكتاب بالتحليل والنقد والمناقشة ، ويدعوه هذا إلى أن ينقل نصوصاً كاملة من هذا الكتاب ثم يعقب عليها موضحاً وجهه نظره فيها على ضوء كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وقد استغرق هذا الأمر أكثر كتاب « الاستقامة » حتى أصبح من الممكن القول بأن أهم موضوع تناوله كتاب « الاستقامة » هو التعليق على كتاب « الرسالة القشيرية » .

فقد استغرق الجزء الأول من ص ٨١ إلى نهايته ، واستغرق صفحات عديدة من الجزء الثانى (من أول الجزء = ظ ١٢٤ من المخطوطة حتى ظ ١٧٠ منها) .

والموضوع الأول الذى يتناوله ابن تيمية من « الرسالة القشيرية »

(١) الاستقامة ٥٩/١ - ٦٠

(٢) الاستقامة ٧٠/١ .

(٣) الاستقامة ٧٦/١ .

ما ذكره القشيري من اعتقاد مشايخ الصوفية « فإنه ذكر من متفرقات كلامهم ما يُستدل به على أنهم كانوا يوافقون اعتقاد كثير من المتكلمين الكلامية والأشعرية ، وذلك هو اعتقاد أبي القاسم الذي تلقاه عن أبي بكر ابن فورك وأبي إسحاق الاسفرايني »^(١) . والثابت الصحيح عن أكابر مشايخ الصوفية - مثل الفضيل بن عياض ، وأبي سليمان الداراني ، ويوسف بن أسباط ، وحذيفة المرعشي ، ومعروف الكرخي ، والجنيد بن محمد ، وسهل بن عبد الله التستري - يوافق ما كان عليه السلف ، وقد جمع كلامهم في ذلك غير واحد : منهم الكلاباذي في « التعرف لمذاهب التصوف » ومُعَمَّر بن زياد الأصفهاني ، وأبو عبد الرحمن السلمي^(٢) . وقد ذم مشايخ الصوفية علم الكلام وخالفوا اعتقاد الكلامية والأشعرية^(٣) .

ويتناول ابن تيمية بعد ذلك كلام القشيري في هذا الموضوع بالتحليل والنقد والمناقشة^(٤) ، ويبين رأيه في الشبلي الذي كان يغلب عليه الوجد « حتى يزول عقله وتحلق لحيته ، ويذهبوا به إلى المارستان »^(٥) ، ثم ينقل ما أورده القشيري من كلام منسوب إلى الحلّاج^(٦) ويعلق على كل عبارة من كلامه^(٧) ، وينقل ما ذكره القشيري من كلام أئمة الصوفية مثل روم والجنيد وذو النون المصري ويبين ما في كلامهم من خطأ أو صواب^(٨) ،

(١) الاستقامة ٨١/١ - ٨٢ .

(٢) الاستقامة ٨٢/١ - ٨٣ .

(٣) انظر : الاستقامة ٨٣/١ - ٨٩ .

(٤) انظر : الاستقامة ٩٠/١ - ١١٥ .

(٥) الاستقامة ١١٥/١ .

(٦) الاستقامة ١١٧/١ - ١١٨ .

(٧) الاستقامة ١١٩/١ - ١٤١ .

(٨) انظر : الاستقامة ١٤١/١ - ٢١٥ .

وتعليق ابن تيمية على كلامهم جره إلى البحث في كثير من مسائل العقيدة مثل الاستواء والعلو والنزول وكلام الله وغير ذلك من مسائل الصفات ، ومسائل القدر .

والقسم الباقي بعد ذلك من الجزء الأول يتناول فيه ابن تيمية موضوعين : الأول موضوع السماع عند الصوفية ويستغرق نقله لما في « الرسالة القشيرية » من هذا الموضوع والتعقيب عليه ما يقرب من مئتي صفحة (من ص ٢١٦ إلى ص ٤٢١) . والموضوع الثاني بعنوان فصل في محبة الجمال ويستغرق الجزء الباقي من الجزء الأول حتى نهايته .

ويناقش ابن تيمية في الموضوع الأول حجج الصوفية التي تبيح السماع وتمدحه ، ويبين خطأ فهمهم لكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية أحياناً أو سوء تأويلهم لها أحياناً أخرى . وذلك أن ما مدحه الله تبارك وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من القول والحديث إنما ينصرف إلى كتاب الله سبحانه ، وهو الذي يجب الاستماع لآياته والتغنى بها ، بمعنى تحسين الصوت بها من غير ابتداع أو مخالفة للطريقة الشرعية . وأما الإعراض عن كتاب الله تعالى ، والاشتغال بالغناء فهذا هو السماع المحدث المذموم .

ويقول ابن تيمية في ذلك : إن الله تبارك وتعالى ذمَّ « المعرض عما يجب من استماع المشتغل عنه باستماع الغناء ، كما هو فعل كثير من الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ، وحال كثير من المنتسكة في اعتياضهم بسماع المكاء والتصدية عن سماع قول الله تعالى » (١) .

ويذكر ابن تيمية أنه « وإن نقل عن بعض أهل المدينة وغيرهم أنه سمع

(١) الاستقامة ٢٢٩/١ .

الغناء ، فلم يقل أحد منهم أنه مستحب في الدين ومختار في الشرع أصلا ، بل كان فاعل ذلك منهم يرى مع ذلك كراهته ، وأن تركه أفضل ، أو يرى أنه من الذنوب ، وغايته أن يطلب سلامته من الإثم ، أو يراه مباحا ، كالتوسع في لذات المطاعم والمشارب والملابس والمساكن . فأما رجاء الثواب بفعله والتقرب إلى الله ، فهذا لا يحفظ عن أحد من سلف الأمة وأئمتها ، بل المحفوظ عنهم أنهم رأوا هذا من ابتداع الزنادقة»^(١) .

وكلام ابن تيمية صريح في أن مجرد استماع الغناء قد يكون مباحا أحيانا - إذا لم يكن فيه ما يخالف الشريعة - وقد يكون مكروها أحيانا أخرى ، ولكن إدخال الغناء الذي يصحبه كثير من المنكرات في العبادات ، كما يفعل الصوفية ، وعدّه من الأمور المصاحبة لذكر الله ، بل والواجبة على كل ذاكر لله - كل ذلك بدعة لا أصل لها في الدين^(٢) .

وقد أباح الشريعة الحداء^(٣) ورخصت في الغناء في الأعياد وفي الأفراح للنساء والصبيان ، ولكن لا يجوز أن يُجعل الخاص عاما^(٤) .

وقد زعم بعض الصوفية أن اجتماعهم على الغناء «شبكة تصطاد النفوس - بزعمهم - إلى التوبة والوصول إلى طريق أهل الإرادة» وابتدعوا الاستماع «من المخانيث المعروفين بالغناء لأهل الفسوق والزنا ، وربما استمعوه من الصبيان المردان ، أو من النسوان الملاح ، كما يفعل أهل الدساكر والمواخير»^(٥) .

(١) الاستقامة ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .

(٢) انظر : الاستقامة ٢٨٠/١ .

(٣) الاستقامة ٢٨٢/١ - ٢٨٦ .

(٤) الاستقامة ٢٨٧/١ .

(٥) الاستقامة ٣٠٦/١ .

وكذلك زاد بعض الصوفية في «الابتداع في إنشاد القصائد ، فكثيرا ما ينشدون أشعار الفساق والفجّار ، وفيهم كثير ينشدون أشعار الكفّار»^(١) .

ويقرن ابن تيمية بين الصوت الحسن والصورة الحسنة فيقول : «والاستدلال بكون الصوت الحسن نعمة واستلذاذ النفوس به على جواز استعماله في الغناء أو استحباب ذلك ، مثل الاستدلال بكون الجمال نعمة ومحبة النفوس للصور الجميلة على جواز استعمال الجمال الذي للصبيان في امتاع الناس به مشاهدة ومباشرة وغير ذلك»^(٢) . ثم يقول ابن تيمية : «كثيرا ما يجتمع في الشخص الواحد بين الصوت والصورة كما يفعل في المغنيات من القينات . وقد زين الشيطان لكثير من المتنسكة والعبّاد أن محبة الصورة الجميلة إذا لم يكن بفاحشة فإنها محبة لله ، كما زين لهؤلاء أن استماع هذا الغناء لله»^(٣) .

ويقول ابن تيمية إنه «ليس في دين الله محبة أحد لحسنه قط ، فإن مجرد الحسن لا يثيب الله عليه ولا يعاقب ، ولو كان كذلك كان يوسف عليه السلام ، مجرد حسنه ، أفضل من غيره من الأنبياء»^(٤) .

ومع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح : «إن الله جميل يحب الجمال» فانه قال أيضا : «إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» ، فعلم أن مجرد الجمال الظاهر في الصور والثياب لا ينظر الله إليه وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال^(٥) .

(١) الاستقامة ٣٠٧/١ .

(٢) الاستقامة ٣/١ .

(٣) الاستقامة ٣/١ .

(٤) الاستقامة ٣٤٦/١ .

(٥) الاستقامة ٣٥٦/١ - ٣٥٧ .

وعلى الرغم من أن ابن تيمية أسهب بعد ذلك في الكلام عن مسألة السماع ورد على أقوال الصوفية فيها، إلا أنه رجع فخصص فصلاً جعل عنوانه « في محبة الجلال » أعاد فيه القول الذي أوجزه من قبل ، ولكنه في هذا الفصل استطرد في الكلام عن صلة الجلال بالحب والبغض ، وارتباط هذا بمسألة القدر ، ثم ينتقل إلى الكلام عن الصوفية الذين دفعهم حب الجلال إلى مصاحبة الأحداث وعشق الصور الجميلة وإلى الوقوع في الفاحشة أحياناً^(١).

وأما الجزء الثاني من كتابنا « الاستقامة » فيبدأ بفصل « في الغيرة وأنواعها وما فيها من محمود ومذموم ». ويقدم ابن تيمية لهذا الفصل بمقدمة يذكر فيها ما ورد من أحاديث نبوية تتعلق بالغيرة ، ويخلص منها إلى أن « الغيرة المحبوبة هي ما وافقت غيرة الله تعالى ، وهذه الغيرة أن تنتهك محارم الله ، والغيرة أن تؤتي الفواحش الباطنة والظاهرة . لكن غيرة العبد الخاصة هي أن يشركه الغير في أهله » . والغيرة في غير ربيبة ، وهي الغيرة في مباح ، مما لا يحبه الله بل ينهى عنه إذا كان فيه ترك ما أمر الله . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لاتمنعوا إماء الله مساجد الله ، وبيوتهم خير لهم » . وأما غيرة النساء بعضهن من بعض فهي من أمور الطباع كالخزن على المصائب^(٢).

وبعد هذه المقدمة يعود ابن تيمية إلى كتاب « الرسالة القشيرية » وينقل منه ما جاء عن مشايخ الصوفية في مسألة الغيرة ويبين ما في أقوالهم من الغلو والمبالغة حتى أن القشيري يقول عنهم : « وأذن الشبلي مرة فلما انتهى إلى الشهادتين قال : لولا أنك أمرتني ماذكرت معك غيرك » .

(١) انظر الاستقامة ٤/١ - ٥٠

(٢) الاستقامة (النسخة المخطوطة) ط ١٢٥

ويقول ابن تيمية ردا على ذلك ، إن « الإيمان بالرسول عليهم السلام ليس من باب ذكر الأغيار ، بل لا يتم التوحيد لله والشهادة له بالوحدانية والإيمان به إلا بالإيمان بالرسالة » (٢) .

وكذلك قول الشبلى لما سئل : متى يستريح ؟ فقال : إذا لم أر له ذاكرا . يرد على ذلك ابن تيمية بأن هذا من أعظم المنكرات ويتساءل : أيعار المؤمن أن يُذكر الله !؟ (٣) .

وأما الفصل التالى فى الجزء الثانى من كتاب « الاستقامة » فهو فصل فيما ذكره القشيرى عن أبى سليمان الدارانى أنه قال : « الرضا ألا تسأل الله الجنة ولا تستعذ به من النار » (٤) . وقد وجدت أن هذا الفصل سبق نشره مستقلا فى مجموعة الفتاوى الكبرى (٥) ، ثم أعيد طبعه فى مجموعة فتاوى الرياض (٦) ، كما أن منه نسخة خطية ، وسأقابل ما فى « الاستقامة » على الطبعتين والنسخة الخطية بإذن الله .

وابن تيمية يبين ما فى هذا الكلام من الغلو المذموم ، ويفصل القول فى المعنى الصحيح للرضا فى الكتاب والسنة ، ويذكر أن المشايخ الصالحين من الصوفية يوافق كلامهم الكتاب والسنة ، وينقل طائفة من أقوالهم فى الرضا ، ويستبعد أن يكون الكلام الذى نسبته القشيرى إلى الدارانى من كلامه فعلا (٧) .

(١) مخطوطة الاستقامة ط ١٢٧ .

(٢) الاستقامة ، ط ١٢٩ .

(٣) الاستقامة ، ص ١٣١ .

(٤) الاستقامة ، ص ١٤١ .

(٥) ح ١ ص ١٩٨ - ٢١٧ ، طبع فرج الله زكى الكردى ، القاهرة ، ١٣٢٦ .

(٦) ج ١٠ ، ص ٦٧٨ - ٧١٩ .

(٧) انظر الاستقامة ، ص ١٤١ - ص ١٤٧ .

ويستطرد ابن تيمية إلى الكلام في مسألة رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة ، وبين الأدلة على هذه الرؤية في الكتاب والسنة ^(١) ، ثم ينتقل إلى مسألة المحبة ويذكر أن الذي « دل عليه الكتاب والسنة ، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وجميع مشايخ الطريق أن الله يُحِبُّ ويُحَبُّ » ^(٢) . ويعود ابن تيمية بعد هذا الاستطراد إلى كلام الداراني في مسألة الرضا ويستوفي مناقشته والرد عليه ^(٣) .

ويبدأ ابن تيمية بعد ذلك فصلا جديدا هو « فصل في السكر وأسبابه وأحكامه » فيتكلم عن السكر عند الصوفية، وهو متصل بالفناء عندهم ^(٤) ، كما أنه متصل باللذة ، إذ أن السكر « يجمع معنيين : وجود لذة ، وعدم تمييز » . وهذا يدفع ابن تيمية إلى الكلام عن اللذة والألم ^(٥) ، كما يسوقه إلى البحث في أمور منها : عدم العقل والتمييز ، فإنه « لا يحمد بحال من جهة نفسه ... » بل قد مدح الله العلم والعقل والفقه ونحو ذلك في غير موضع ^(٦) ، ومنها : الصحو في مقابل السكر ^(٧) .

ونلاحظ أن ابن تيمية وإن كان قد تكلم عن مسألة السكر وهي من مسائل الصوفية ، إلا أنه توقف فيها عن النقل عن « الرسالة القشيرية » وعن التعليق عليها ، واستمر على ذلك إلى نهاية الكتاب في الفصول الثلاثة الباقية .

(١) غطوطة الاستقامة ، ص ١٤٧ - ص ١٤٨ .

(٢) الاستقامة ، ص ١٤٨ .

(٣) انظر الاستقامة ، ص ١٥١ .

(٤) انظر الاستقامة ، ظ ١٥٦ - ص ١٥٧ .

(٥) انظر الاستقامة ، ص ١٥٧ - ص ١٦١ .

(٦) غطوطة الاستقامة ، ص ١٦١ .

(٧) الاستقامة ، ص ١٦٤ .

أما الفصل الأول منها فهو فصل عن الحسنات والسيئات والمعاصي والتوبة ، وإن كان ابن تيمية لم يجعل له عنواناً ^(١) .

والفصل الثاني عنوانه « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » وهو يكاد أن يكون فصلاً مستقلاً ، ولكنه في الحقيقة وثيق الصلة بموضوع الاستقامة ، وهو فصل طويل أسهب فيه ابن تيمية في الكلام عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبين فيه غلط الذين يتساهلون في القيام بواجبهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وغلط الذين يفعلون ذلك من « غير فقه وحكم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح ، وما يقدر عليه وما لا يقدر عليه ^(٢) » . وبين ابن تيمية أنه مع ضرورة القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أن « من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة ، وأما أهل الأهواء - كالمعتزلة - فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم ^(٣) » . ويستطرد ابن تيمية إلى الكلام عن ذم البخل والجبن ، وفضل الكرم والشجاعة ، وإلى الكلام عن الصبر وأنواعه وعن الجهاد في سبيل الله ، وطاعة أولى الأمر في غير معصية ^(٤) .

وأما الفصل الثالث - وهو آخر فصول الكتاب - فعنوانه « فصل في الإكراه وما يتعلق به » وقد جعله ابن تيمية متصلاً بالموضوع الذي قبله إذ أن الله تبارك تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولكنه « قيد الإيجاب بالاستطاعة والوسع ، وأباح ما حُرِّم مما يضطر المرء إليه غير باغٍ

(١) انظر : الاستقامة ، ص ١٦٤ - ظ ١٧٠ .

(٢) الاستقامة ، ص ١٧٣ .

(٣) الاستقامة ، ص ١٧٣ .

(٤) انظر : الاستقامة ، ص ١٧٣ - ص ١٩٢ .

ولا عادٍ»^(١) . ومن هنا انتقل ابن تيمية إلى الكلام عن الإكراه وحكمه الشرعى فى مسائل البيع والشراء والنكاح والطلاق « وسائر العقود التى أكره عليها (المكروه) بغير حق بخلاف ما أكره عليه بحق »^(٢) . وينتهى كتاب « الاستقامة » فى ظ ٢٠١ من المخطوطة ، وبعد آخر عباراته يذكر الناسخ أن هذا هو « آخر الجزء الثانى » ، إلا أن المخطوطة لا تنتهى ، إذ يوجد بعد ذلك فصول موجزة ورسالة صغيرة لم تنشر ، وأخرى منشورة ، وسوف أتكلم عنها عند كلامى عن النسخة الخطية بإذن الله .

تحقيق الكتاب

وصف النسخة الخطية وتوثيقها

نسخة كتاب « الاستقامة » الخطية نسخة وحيدة نادرة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٧٣ تصوف ، وعنوانها الذى يوجد على النسخة كتاب « الكلمات السنيات فى قوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات » .

وقد فوجئت بهذا العنوان ، إذ أننى رغم بحثى عن مؤلفات ابن تيمية وكتبه سنوات عديدة إلا أننى لم أعرف أن له كتابا بهذا العنوان ، وإنما أذكر أن كتابا بهذا العنوان ما يزال مخطوطا من تأليف مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى الحنبلى المتوفى سنة ١٠٣٣ وهو كتاب فى التفسير^(٣).

وعندما اطلعت على المخطوطة وجدت أن دار الكتب قد نسبتها إلى ابن

(١) الاستقامة ، ظ ١٩٢ .

(٢) الاستقامة ، ظ ١٩٤ .

(٣) انظر الأعلام للزركلى ٨٨/٨ .

تيمية ، كما أن اسم ابن تيمية قد ذكر في إحدى صفحات المخطوطة الأخيرة^(١) ، فضلا عن أن أسلوب الكاتب وأفكاره يجعلني أكاد أجزم بأنه كلام ابن تيمية . ولما قرأت في الصفحة الأولى من المخطوطة العنوان وهو « قاعدة في وجوب الاستقامة والاعتدال » رجوت أن يكون هذا الكتاب هو كتاب الاستقامة . ثم مضيت في قراءة صفحاته فتأكدت أن الكتاب لابن تيمية لأنه يشير إلى كتاب آخر له هو كتاب « جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية » كما سبق أن قدمت في كلامي عن تاريخ تأليف الكتاب . على أنه توجد إشارات أخرى في المخطوطة إلى كتب ورسائل هي من تأليف ابن تيمية ، مثل قول الكاتب : « وقد تكلمنا على هذه الآية في غير هذا الموضع »^(٢) . والاية المقصوده هي قوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ﴾ [سورة الذاريات : ٥٦] ، وقد تكلم عنها ابن تيمية في كتاب « العبودية » وفي كتاب « درء تعارض العقل والنقل »^(٣)

ويذكر مؤلف الكتاب في موضع آخر^(٤) ما يلي : « وهذه الأصناف الثلاثة : القدرية المجوسية ، والقدرية المشركية ، والقدرية الإيليسية ، وقد بسطنا الكلام على هذه الفرق في غير هذا الموضع » . وابن تيمية يتكلم عن هذه الأصناف الثلاثة في كثير من كتبه ورسائله ، وقد خصص رسالة صغيرة لهذا الموضوع^(٥) .

(١) الاستقامة (النسخة المخططة) ، ص ٢١١ .

(٢) الاستقامة ١/١٤٣ .

(٣) في الجزء الثامن ، ص ٤٦٨ - ٤٩٤ .

(٤) مخطوطة الاستقامة ، ص ١٥٦ .

(٥) في مجموع فتاوى الرياض ٢٥٦/٨ - ٢٦٢ .

ويتكلم المؤلف في موضع آخر عن الفناء فيقول ^(١) : « قد تكلمت فيما مضى من القواعد على معاني الفناء الموجود في كلام المشايخ والصوفية ، وأنه ثلاثة أقسام . . . فالأول الفناء عن عبادة ما سوى الله . . . والثاني الفناء عن شهود ما سوى الله . . . الثالث وهو فناء الكافرين ، وهو جعل وجود الأشياء هو عين وجود الحق ، أو وجود نفسه عين وجوده ، كما بيناه من مذاهب أهل الحلول والاتحاد في غير هذا الموضع » .

وابن تيمية يتكلم على هذه الأقسام الثلاثة في أكثر من موضع منها كلامه عليها في رسالة نشرت قديماً بعنوان « إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها ^(٢) » ثم نشرت بعنوان آخر ^(٣) .

ويذكر المؤلف بعد ذلك ما يلي ^(٤) : « فالحاصل أنه تجب الموازنة بين الحسنات والسيئات التي تجتمع في هذا الباب وأمثاله وجوداً وعدماً ، كما قررت مثل ذلك في قاعدة تعارض السيئات والحسنات » .

وابن عبد الهادي يذكر في « العقود الدرية ^(٥) » من مصنفات ابن تيمية : « وقاعدة في أن جاع الحسنات : العدل ، وجاع السيئات : الظلم ، ومراتب الذنوب في الدنيا » . ويذكر ابن قيم الجوزية عنواناً مشابهاً في رسالة « أسماء مؤلفات ابن تيمية » ^(٦) .

(١) مخطوطة الاستقامة ، ط ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل ، تحقيق الشيخ محمد رشيد رضا . ط . المنار ، ١٣٤١ . وانظر كلام ابن تيمية عن الفناء فيها ، ص ٨٢ - ٨٣ ، ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) في مجموع فتاوى الرياض ، الجزء الثاني . وانظر ص ٣١٣ - ٣١٤ ، ٣٤٣ .

(٤) مخطوطة الاستقامة ، ط ١٦٣ .

(٥) ص ٤٤

(٦) ص ٢٦ .

على أننى وجدت بعد ذلك فى الورقة الأولى من المخطوطة تصريحاً بأن هذا الكتاب هو كتاب « الاستقامة ». وهذا سوف أبينه فيما يلى من وصنى للنسخة بإذن الله .

أما بطاقة دار الكتب المرفقة بالنسخة الخطية فكتب فيها ما يلى :
« عنوان المصنف : الكلمات السنيات فى قول الله سبحانه وتعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات » ثم كتب تحتها : « اسم المؤلف : تقي الدين ابن تيمية » وكتب تحتها : « ٢١٦ ورقة » . وتحت ذلك : « مصور عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية تحت رقم ٩٧٣ تصوف » .
أما الصفحة الأولى من المخطوطة فكتب فى أعلاها إلى جهة اليمين :
تصوف وأخلاق دينية ٩٧٣ وفى وسط السطر الأول كتب : ٤٠٢٢ . ثم إلى يسار ذلك كتب : ٩٧٣ تصوف . وهذه كلها من بيانات دار الكتب .
وتحت ذلك كتبت عبارات فيها كلمات ناقصة أو غير واضحة كما يلى :
« هذا ما أوقف العبد الفقير إلى الله تعالى على طلبة العلم الحسن بن محمد بن قلاوون عفا الله عنه ، وهو كتاب الاستقامة النظر فى (؟) . . وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يكون إلا . . لله إلى أبد الآبدين . وشرط النظر فى هذا الإمام محمد الـ . . شرط على مستعيره برهن مقبوض يحفظ عند . . ولا يغيب به أكثر من ثلاثة أشهر ، ويكون مفر . . لثبوت الإعارة فن بدله بعد ما سمعه إلا . . الله ابتغاء وجهه الله والزلى لديه يوم الحسرة والندامة وله . . يوم التاسع جمادى الآخرة سنة خمس وخمسين وسبعائة (فى الأصل : وسبعمـ) وكفى بالله شهيدا » .

وتحت هذه العبارات ما يلى : « كتاب الكلمات السنيات فى قوله تعالى : وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات » .

وتحت هذه العبارات إلى اليمين يوجد ختم المكتبة وكلماته غير واضحة ،
وإلى يساره كتب ما يلي : نمر سنة ٩٧ مواعظ ، ولكن عليها شطب .
وظاهر من هذه العبارات أن تاريخ الوقفية هو سنة خمس وخمسين
وسبعائة ، وأن الكتاب من الكتب التي أوقفها السلطان حسن بن السلطان
الناصر محمد بن قلاوون ، والسلطان الناصر هو الذي عاصر ابن تيمية
وكانت له معه وقائع كثيرة ، وأما ابنه السلطان حسن فقد ولد سنة ٧٣٦
بعد وفاة ابن تيمية سنة ٧٢٨ ووفاته والده السلطان الناصر سنة ٧٤١
وقد بويع بالسلطنة سنة ٧٤٨ بعد مقتل أخيه المظفر^(١) .

أما ظهر الصفحة ، وهو أول الكتاب ، فهو موجود بين يدي القارئ .
وكما ذكرت فيما سبق ينتهي الجزء الأول من طبعتنا لكتاب
« الاستقامة » عند ظ ١٢٤ من المخطوطة . ويبدأ الجزء الثاني ظ ١٢٤
وينتهي عند ظ ٢٠١ كما قدمت ، وآخر عبارات الكتاب هي : « . . .
ومنهم من تجتمع فيه الرهبة والرغبة فيخاف في الامتناع من العذاب ،
ويعطى على المطاوعة العوض » .

وبعدها كتب ما يلي : « آخر الجزء الثاني » وبعدها مقدار كلمتين
محموتين وغير ظاهرتين ، كما توجد كلمة غير ظاهرة في أول السطر التالي ،
ولعل هذه الكلمات كان فيها عنوان الكتاب . وبعد ذلك كتب ما يلي :
« والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلام »
وبعد ذلك بياض بمقدار كلمة ثم كتب ما يلي : « ثم تكمل في النصف من
شهر صفر سنة سبعة عشر وسبعائة » .

والكلمات الأخيرة واضحة تماما ، وهذا يدل على أن هذه النسخة

(١) انظر الأعلام للزركلي ٢/٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٧/٢٣٢ - ٢٣٣ .

الخطية قديمة تم نسخها في حياة المؤلف سنة ٧١٧ ، ولكن يبدو أنها نسخت في مصر بدليل أنها كانت من أوقاف السلطان حسن بن محمد بن قلاوون ، وهذا يدل على أن ابن تيمية لم يطلع عليها لأنه كان في سنة ٧١٧ هـ في دمشق كما نعلم .

وبلى كتاب « الاستقامة » عدة فصول صغيرة أولها فصل موجز فيه كلام عن طبقات الأمة بعد الصحابة والتابعين ، وفيه سرد لأسماء كل طبقة من أئمة العلماء ، ثم يتكلم ابن تيمية عن أهم مصنفاتهم في بيان مذهب السلف وأهل السنة ، وعن أهم آراء المبتدعة في مخالفة أهل السنة ، مثل إنكار العلو والاستواء على العرش .

وينتهي هذا الفصل في منتصف ص ٢٠٤ ، وبعده بياض بمقدار صفحة ونصف . ويبدأ فصل جديد في أول ص ٢٠٥ في السؤال عن حديثين في الصلاة على النبي (وهما من الأحاديث التي تلى التشهد) ، وهل هما في الصحة سواء ، وما الحكمة في ذكر الآل دون إبراهيم ؟ وهذه الرسالة من رسائل ابن تيمية سبق طبعها في مجموعة الفتاوى الكبرى وقد ذكرها ابن عبد الهادي في « العقود الدرية ^(١) » فقال : « وحديث اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم » . كما ذكرها ابن قيم الجوزية في كتابه « أسماء مؤلفات ابن تيمية » في كتب ابن تيمية الفقهية فقال ^(٢) : « رسالة في قوله : كما صليت على إبراهيم ، وفي أن المشبه به أعلى من المشبه » .

وينتهي هذا الفصل - أو هذه الرسالة - ص ٢١١ من المخطوطة

(١) ص ٦٣

(٢) ص ٢٧

وآخرها : « . . . وأما إذا قامت عليه الحجة الثابتة من الكتاب والسنة فخالقها فإنه يعاقب بحسب ذلك إما بالنقل وإما بدونه ، والله أعلم » .
وتبدأ بعد ذلك في ص ٢١١ رسالة جديدة فيها نص على أنها لابن تيمية وأولها كما يلي : « مسألة في السماع . أخبرنا الشيخ الإمام العالم العامل ، شيخ الإسلام ، وقطب الأنام ، ومن عمت بركته أهل العراقين ومصر والشام ، أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام عبد الحلیم بن الشيخ الإمام مجد الدين عبد السلام بن تيمية ، أمتع الله بعلومه الفاخرة ، ونفعه بها في الدنيا والآخرة : أنه سئل عن السماع ، فأجاب رضى الله عنه : السماع الذى أمر الله به ورسوله ، واتفق عليه سلف الأمة ومشايخ الطريقة هو سماع القرآن ، فإنه سماع النبيين . . . الخ .

ووجدت أن هذه المسألة أو الرسالة طبعت في مجموع فتاوى الرياض في كتاب التصوف ^(١) . وتنتهى هذه الرسالة في مخطوطتنا ص ٢١٥ وآخرها : « ليس من عبادة أهل الإسلام والإيمان ، ولا عبادة أهل القرآن ، ولا من عبادة أهل السنة والإحسان والله أعلم » . وهذه النهاية موافقة لخاتمة الرسالة في مجموعة فتاوى الرياض ^(٢) .

وتبقى من المخطوطة بعد ذلك صفحات قليلة فيها فصل مختصر يبدأ في ص ٢١٥ وأوله : « الاستغاثة بالله والتوسل بسيد الرسل . وأما دعاء غير الله والاستغاثة بغير الله فلا يجوز . . . » . وينتهى الفصل في ص ٢١٦ وآخره : « فذلك كله من الدين الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم . وفقنا - وسائر إخواننا المسلمين - لما يحبه ويرضاه ، والحمد لله وحده » .

(١) ح ١١ ، ص ٥٨٧ - ٦٠٢

(٢) انظر ص ٦٠٢ .

وتلى ذلك مسألة تبدأ فى السطر الأخير من ص ٢١٦ وأولها : « مسألة فى شريكين فى دار : الواحد له دين (فى الأصل : ديناً) والواحد فقير ما له شئ . الخ وهى مسألة مختصرة استغرقت سبعة أسطر فقط وآخرها (فى ظ ٢١٦) وإنما تنازعوا فى وجوب المشاركة ، والله أعلم .

وبعد ذلك مسألة أخرى فى خمسة عشر سطرا وأولها : مسألة فى رجل حنق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثة . . الخ وآخرها فى آخر ظ ٢١٦ . فبانت أمراته فإنه لا يقع الطلاق على الصحيح ، والله أعلم .

وفى ص ٢١٧ وهى الصفحة الأخيرة من الكتاب كتب عنوان الكتاب واسم المؤلف كما يلى : « كتاب الكلمات السنيات فى قوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ﴾ قال الشيخ الفقيه الإمام الأوحى المجتهد مفتى الفرق تقي الدين بن تيمية .

أما عدد أوراق المخطوطة فهو ٢١٧ ورقة وأما مقاس الصفحات فهو : ٢٦ سم (طول الصفحة) ١٨× سم (عرض الصفحة) ، ومسطرة الصفحات ٢٢ سطرا (وأحيانا تكون ٢١ سطر أو ٢٣ سطرا) .

والنسخة قديمة كما يظهر ، وخطها خط نسخ قديم معتاد ، وورق المخطوطة قديم متآكل به آثار أرضه وصفحات النسخة مرقمة بالقلم الرصاص على كل ورقة ، تبدأ برقم أعلى صفحة العنوان ، وتنتهى برقم ٢١٦ ، والورقة الأخيرة بيضاء وغير مرقمة ، وهى التى ذكرت قبل قليل أنها ص ٢١٧ .

والأخطاء اللغوية والنحوية في المخطوطة كثيرة جدا ، كما توجد عبارات ناقصة في كثير من المواضع ، قد تصل أحيانا إلى سطر كامل ، وقد ظهرت الأخطاء الكثيرة حتى في الآيات القرآنية . وسوف يلاحظ القارئ أنني تعمدت التنبيه إلى كثير من هذه الأخطاء ليتبين معي مافي النسخة من نقص وتحريف . وواضح من متابعة هذه الأخطاء أن ناسخ المخطوطة كان قليل العلم ، بل كان سيئا في النقل .

وقد عانيت الكثير من الجهد في تحقيق الكتاب وضبطه ، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في تقديمه في أفضل صورة ممكنة ، وأسأله سبحانه أن يتقبل عملي بقبول حسن .

ولعل مما أعان ويسر في تحقيق الكتاب مافي من نصوص كثيرة منقولة عن كتاب « الرسالة القشيرية » للقشيري ، فقد قابلت كل هذه النصوص على الكتاب الذي طبع أكثر من مرة ، فكان هذا عاملا في إكمال كثير من النقص في المخطوطة ، وتصحيح كثير من الأخطاء فيها .

منهج التحقيق

إن منهجي في تحقيق كتاب « الاستقامة » هو نفس منهجي في تحقيق كتب مكتبة ابن تيمية السابقة . ولما كانت نسخة كتاب « الاستقامة » المخطوطة نسخة وحيدة فريدة نادرة كتبت في حياة المؤلف رحمه الله ، فلأنني لم احتج إلى مقابلة هذه النسخة على نسخ أخرى منه . وأسأل الله تبارك وتعالى أن يمكّنني في المستقبل القريب من أن أعثر على نسخة أخرى أصح وأفضل يمكّنني بها أن أعيد تحقيقه ونشره بشكل أدق وأضبط إن شاء الله ، وإنتي لأهيب بكل أصحاب المكتبات الخاصة - وخاصة في المملكة

العربية السعودية - أن يراجعوا ما لديهم من مخطوطات عسى أن يجدوا فيها نسخة أخرى من كتاب « الاستقامة » .

وقد قابلت هذه النسخة المخطوطة في المواضع التي نقل فيها ابن تيمية من كتاب « الرسالة القشيرية » على طبعة الكتاب التي حققها الدكتور عبد الحليم محمود رحمه الله - والأستاذ محمود بن الشريف واستفدت من جهدهما ، كما قابلتها أحيانا على طبعة قديمة من الكتاب أشرت إليها في موضعها .

كما قابلت بعض النصوص الأخرى على كتب الحديث ، أو بعض كتب العلماء مثل كتاب « تلبس إبليس » لابن الجوزي ، أو كتاب « صون المنطق والكلام » للسيوطي ، وكتاب « إحياء علوم الدين للغزالي ، وكتاب « صفوة التصوف » لمحمد بن طاهر المقدسي .

وقد جعلت كل إضافة أضفتها إلى ما في النسخة المخطوطة بين معقوفتين ، كما جعلت أسماء السور وأرقام الآيات في صلب الكتاب ولكني وضعتها بين معقوفتين .

وكما فعلت في تحقيق كتب مكتبة ابن تيمية السابقة حرصت هنا على ألا أدخل على الأصل ما ليس فيه ، ولذلك جعلت كل العناوين الرئيسية والفرعية للكتاب في الهامش .

وجعلت بعض الكلمات بينط أسود مثل عبارة « قال أبو القاسم » ، « قلت » لتوضيح تسلسل الكلام .

وقد أشرت إلى بداية صفحات المخطوطة بأن وضعت خطاً مائلاً عند بداية كل صفحة ، وسميت وجه الورقة المخطوطة صفحة ورمزت لها بحرف

ص ، ورمزت لظهر الورقة بحرف (ظ) ، وجعلت أرقام الصفحات في الهامش أمام الخط المائل .

ولجأت إلى الإشارة إلى ما يكون ساقطا من النسخة المخطوطة أو من الكتب مثل « الرسالة القشيرية » إلى وضع قوس واحد داخله رقم مثلا : (١) عند بداية الجملة الساقطة ، ووضع نفس الرقم وبعده قوس : (١) عند نهاية الجملة الساقطة وأشار إلى السقط في التعليقات هكذا مثلا : (١ - ١) : ساقط من « القشيرية » .

وقد نسخ النسخة المخطوطة أكثر من شخص وعلى رأسهم : الأخ (الدكتور) محمد السيد الجليلند (وهو الآن مدرس بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة) ، والأخ الطبلاوى محمود سعد ، وقد حصل على الدكتوراه مؤخرا ، وشاركتها أحيانا في النسخ في بعض مواضع الكتاب .

وكانت اللجنة التي أدرجها على التحقيق وأستعين بها عليه قد عملت معي حتى نهاية كتاب « درء تعارض العقل والنقل » وهي مكونة من الإخوة : (الدكتور) الطبلاوى محمود سعد ، ومحمد حسن أبو حسن ، ومحمد محمد زينهم ، وخديجة محمد كامل ، إلا أن الأخ محمد حسن أبو حسن مرض في نهاية عملنا في الجزء الحادى عشر من الكتاب وتوفى بعد تمام عملنا فيه ، رحمه الله رحمة واسعة ، فقد كان رجلا فاضلا صاحب خلق ودين ، نحسبه كذلك ولا نزكى على الله أحداً ولذلك استمر الإخوة الباقون في العمل معي في كتاب « الاستقامة » في الجزء الأول الذى أكتب مقدمته ، وأرجو أن يستمر عملهم معي حتى نهاية الكتاب بإذن الله ، جزاهم الله خيرا ، ونفع بهم .

وإني إذ أشكر القائمين على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،

وعلى رأسهم معالى مدير الجامعة الأخ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن
التركى ، على قيامهم على نشر هذا الكتاب النافع إن شاء الله ، أسأل الله
تبارك وتعالى أن يعين على إتمام الكتاب ، وأن يوفقنى إلى إصدار كتب
أخرى فى مكتبة ابن تيمية ، إنه سميع مجيب .

الأربعاء ٥ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢

الموافق ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٢

محمد رشاد محمد رفيق سالم